للحكومة من الانتاج المحلي الاجمالي بين ٧ر٣٣٪ عام ٥٦/٥٧ و ٣ر٤٠٪ عام ٥٨ ـ ١٩٥٩ (٨) ، مما يشير الى تعاظم دور الانفاق الحكومي ودور المساعدات الخارجية في رفع القيمة الاجمالية للانتاج المحلي وفي اضطراد نموه العام من خلال ارتفاع مساهمة قطاع الادارة العامة والدفاع في الاقتصاد الوطني ٠

يعود تسارع وتيرة النمو العام للاقتصاد الاردني ، منذ مطلع الخمسينات ، الى جملة من العوامل الموضوعية ابرزها اتساع السوق المحلي للاقتصاد بعد ان تضاعف عدد سكان الاردن الى ثلاثة اضعاف عددهم في منتصف الاربعينات ، والى ضرورة تعويض الهيكل الانتاجي الذي فقد في فلسطين ، والذي كان يزود سكان الضفتين بقسم هام من موادهم الاستهلاكية ، وقيام حاجات ملحة لتوفير المساكن ووسائل النقل والمرافق الخدمية الكافية للسكان ٠ ومما لا شك فيه ان تعاظم اعداد الايدي العاملة الماهرة منها وغير الماهرة ، وانخفاض اجورها ، قد ضاعف من فرص الاستثمار العام وعوض الى حد كبير عن تدني مستوى التجهيز الرأسمالي ٠ ولقد شكل وجود اعداد كبيرة من الايدي العاملة اساسا مكينا لنمو القوى المنتجة في المدن والريف على حد سواء ٠ وفي هذه الظروف اتيحت فرص واسعة للرأسمال المحلي للنشاط ، كما تضاعف عدد الشركات العاملة في الضفتين في سنوات قليلة ٠ على ان تبعية الطبقة الحاكمة للامبريالية واستمرار توجيهها للتطور الاقتصادي ، ضمن التوجيهات نفسها التي سادت الاقتصاد قبل عام ١٩٥٠ ، وتزايد حاجة الامبريالية لتعزيز وجودها في الاردن ولدعم قدرة السلطة من خلال المساعدات المالية على اداء دورها الالحاقي والقمعي ، وعلى مجابهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تلت الحرب الفلسطينية والنزوح والضم ، ادى هذا كله الى اضعاف قدرة البرجوازية الوطنية على التوجه نحو الاستثمار الانتاجي ، مما ادى بالتالي الى توجيهها نحو التطور بأفق ومنظور كومبرادوزي ـ خدماتي بصورة متزايدة ٠

ان ارقام الانتاج المحلي الاجمالي المبينة في الجدول رقم « ١ » (وفقا لتقديرات بورتر) توضح السمات العامة للاقتصاد الوطني الاردني في الخمسينات ٠ ومنها يلاحظ انطلاق الاقتصاد الوطني للاردن (بضفتيه) من قاعدة اختلال مستوى تطور القطاعات الاقتصادية وانعدام التوازن في نموها ، وتحديدا انطلاق هذا الاقتصاد من واقع هيمنة القطاعات الخدمية وغير الانتاجية على التركيب العام للاقتصاد ، وتدني مكانة القطاعات الانتاجية الاساسية فيه ، حيث نلاحظ ان متوسط مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والتعدين والكهرباء والانشاءات) في الانتاج المحلي الاجمالي لا تتجاوز ٣ر٣٦٪ ، في حين تسهم بقية القطاعات ، اي القطاعات الخدميه بالحصة الاعظم من الانتاج المحلي الاجمالي وهي ٧ر٦٣٪ (٩) ٠

فمن الجدول المذكور نلاحظ ايضا ان القطاع الانتاجي الرئيسي ، **الزراعة** ، يعاني من استمرار اعتماده الشديد على المطر والعوامل المناخية ، الامر الذي